



منظمة العمل العربية

التقرير الختامي

للندوة القومية حول:

دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز
ثقافة العمل الحر

(الجزائر 6-8 اكتوبر – تشرين الاول / 2015)

تقديم :

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2015 عقدت ادارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر التابع للمنظمة ندوة قومية حول :

دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر

(الجزائر 6-8 اكتوبر - تشرين الاول / 2015)

ويأتى انعقاد هذه الندوة تأكيداً على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية بموضوعات التنمية البشرية والتشغيل وتنفيذا لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، وخاصة المشروع الخاص بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريادي)، بهدف الخروج باستراتيجية شاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع العمل الحر، وتمكين الشباب والشابات من الباحثين عن عمل باستثمار طاقاتهم وتسخير قدراتهم من الاستثمار والعمل الخاص، والتعرف على كيفية سير هذه المشاريع ودورها في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وكذلك الصعوبات التي تواجهها وكيفية معالجتها.

ثانيا : أهداف الندوة

تهدف هذه الندوة إلى :

- تنفيذاً لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والستة مشاريع المنبثقة عنه.
- التعرف على أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- نشر وتعزيز ثقافة العمل الحر في المجتمع وتنمية روح المبادرة والريادة لدى الشباب.
- التعرف على الدور الرئيسي الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- التأكيد على أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب والاستجابة لمتغيرات سوق العمل وإبراز الدور الحيوي لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
- دراسة المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية معالجتها.
- عرض تجارب ناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة تبادل الخبرات، وتعميم الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة بشأن تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً : محاور الندوة

- 1) واقع منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها وكيفية معالجتها.
- 2) دور القطاع الخاص في دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 3) أثر تكنولوجيا المعلومات في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4) نحو تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الأخضر.
- 5) دور الحاضنات في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل.
- 6) لإطار التشريعي والقانوني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 7) أهمية منظومة التدريب المهني في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 8) عرض تجارب قطرية ودولية في مجال عمل النشاط .

(مرفق البرنامج الزمني للندوة)

المشاركون :

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (47) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر، جيبوتي ، سوريا ، سلطنة عمان ، العراق ، فلسطين ، ليبيا ، مصر، موريتانيا) وممثلي عدد من

الجهات ذات العلاقة فضلا عن ممثلي مكتب العمل العربى بالقاهرة والمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر وعدد من الخبراء العرب المتخصصين فى مجال عمل الندوة .

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

لجنة الصياغة :

تم تشكيل لجنة الصياغة من السادة الخبراء وممثلى الدول العربية المشاركة وذلك على النحو التالى :

- ممثل وزارة التشغيل والتكوين المهنى - تونس
- ممثل عن كل من وزارة العمل والضمان الاجتماعى ، الوكالة الوطنية للتشغيل ، اتحاد العام للعمال الجزائريين ، الصندوق الوطنى للتأمين على البطالة – الجمهورية الجزائرية
- ممثل وزارة العمل والاصلاح الادارى - جيبوتى
- ممثل وزارة القوى العاملة – جمهورية مصر العربية
- ممثل اتحاد عمال سوريا - سوريا
- فضلا عن ممثلى منظمة العمل العربية

جلسة الافتتاح :

تم افتتاح أعمال الندوة فى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/10/6 بكلمة سعادة السيد / فايز على المطيرى – المدير العام لمنظمة العمل العربية القاها نيابة عنه السيد/ حيدر ابشر - المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية وتقدم بالشكر والتقدير الى معالى السيد/ محمد الغازى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية على رعايته الكريمة لهذه الندوة ومدى الاهتمام والدعم المتواصل لمنظمة العمل العربية من اجل تحقيق الاهداف السامية التى انشئت من اجلها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام والاستقرار فى الوطن العربى وتوفير مقومات الحياة والعيش الكريم لمختلف فئات المجتمع ثم تعرض بإيجاز إلى أن هذا القطاع الحيوى يمثل التوجهات الاستراتيجية الواعدة لتنمية التشغيل ومكافحة الفقر فى ظل التحولات التى يمر بها العالم فى مجالات عالم العمل سواء على مستوى البلدان المتقدمة او البلدان النامية ومنها البلدان العربية بأعتبار ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل النواه الحقيقية للتقدم الصناعى

ومختلف القطاعات الانتاجية فى العالم ، الامر الذى ادى الى تزايد الاهتمام بهذا القطاع فى جميع البلدان والمنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية وبوجه خاص منظمة العمل العربية التى اصبحت على استعداد لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للنهوض بهذا القطاع فى المرحلة القادمة وتمكينه من القيام بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة مساهمته فى الناتج المحلى والتشغيل فى البلدان العربية . ووضح أن الهدف الاساسى من عقد هذه الندوة تعزيز روح المبادرة ونشر ثقافة العمل الحر واعلاء قيمة الذات لدى الشباب العربى وتبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية فى هذا المجال وتعميم الإستفادة منها من أجل المساعدة على وضع وتطبيق الإستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لدعم وتنمية هذا القطاع الهام . واختتمت كلمة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتمنى للجميع إقامة طيبة والخروج بتوصيات هادفة لصالح المنطقة العربية .

ثم القى السيد / محند وعلى بن طه – مدير ترقية التشغيل والادماج بالوزارة كلمة معالى السيد / محمد الغازى – وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية فى حفل الافتتاح رحب فيها بممثلى اطراف النتاج المشاركة من الدول العربية وممثلى منظمة العمل العربية وتمنى لهم طيب الإقامة فى بلدهم الثانى الجزائر ووضح ان الجزائر عضو فاعل و نشط فى منظمة العمل العربية حيث تشارك فى مختلف الفعاليات التى تنظمها المنظمة واضاف ان هذه الندوة تدرج فى اطار المقاربة الشاملة المصادق عليها من قبل منظمة العمل العربية بهدف الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب العربى ووضح ان المخطط الذى تقوم به الوزارة لتنمية منظومة التشغيل والحد من البطالة يجرى تنفيذة منذ عام 2008 و يركز على تشجيع الاستثمار المنتج وتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين مؤهلات الشباب لتمكينهم من تلبية احتياجات التخصصات المطلوبة فى سوق العمل وذلك بالتوازي مع الجهود التى تبذلها الدولة فى مجال التعليم والتكوين المهنى . وفى ختام كلمته اوضح ان هذه الندوة فرصة للتبادل الثرى والتعرف على التجارب والممارسات الجيدة التى سيكون لها اثر ايجابى حول صياغة خطط تشغيلية اكثر فاعلية فى الدول العربية .

الاختتام والتوصيات النهائية :

اختتمت اعمال الندوة بحضور السيد / محمد خياط – الامين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى حيث القى كلمة اعرب فيها عن الشكر والتقدير للسيد المدير العام لمنظمة العمل العربية للجهود المبذولة من قبل المنظمة فى مجالات تنمية التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى ووضح ان هذه

الندوة تعتبر فضاء متميز لتبادل التجارب والخبرات بين المتخصصين والمسؤولين عن تخطيط وتنفيذ سياسات التشغيل لتحفيز آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأشار الى التجربة الجزائرية في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع المبادرات الحرة لدى الباحثين عن عمل ومحاولة حل الصعوبات التي تواجههم مثل الخبرة الضرورية لتسيير مؤسساتهم ومحدودية الامكانيات المادية ومشكلة تسويق منتجاتهم ولهذا لجأت الحكومة الى انشاء العديد من الاجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع .

ثم تقدم السيد ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا بتسليم درع لمنظمة العمل العربية تقديراً للجهود المبذولة في مجال العمل والعمال في الوطن العربي .

وقد تضمنت الندوة عقد (5) جلسات عمل على مدار ثلاثة ايام عمل تم خلالها عرض ومناقشة اوراق العمل وفق محاور الندوة بالاضافة الى عدد من التجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت المناقشات المستفيضة إلى اعتماد التوصيات التالية :

1- حث الحكومات العربية على ضرورة توفير دعم مؤسسي للجمعيات والجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على مواجهة التحديات التي قد تعوق تنمية وتطوير هذا القطاع حيث أن الإرادة السياسية ليست كافية وحدها لدعم هذا النوع من المشاريع .

2- حث الدول العربية على ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل والتدريب المهني وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي خاصة للشباب باعتبار أن التنمية الشاملة لن تكون واعدة خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار ، لاسيما في وقت أصبحت فيه المنافسة العالمية شرسة .

3- تعزيزاً لدور القطاع التمويلي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيعه على القيام بدوره التنموي يجب تخصيص جزء من ودائعه لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع منحها أسعار فائدة مخفضة في هذا الشأن مع ضمان مخاطر القروض الممنوحة من المؤسسات المالية لاستدامة نشاطها و تطويره .

4- وضع تشريع متكامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة النظر في التشريعات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بما يساعد

على إيجاد بيئة مناسبة وتسهيلات تمويلية وإدارية وإجراءات مبسطة لتأسيس تلك المشروعات مع مراعاة أسس تحسين شروط وظروف العمل.

5- حث الحكومات العربية على منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة معاملة تفضيلية ومنها مزايا جمركية وإعفاءات ضريبية وتشجيعات تسويقية وتفعيل الدور التنموي الذي تلعبه هذه المشروعات وضمان استمراريتها في تأدية وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية على أحسن وجه وتخصيص جزء من مشترياتها السنوية من هذه المنشآت.

6- دعوة الحكومات العربية إلى المزيد من العناية والاعتماد على الاقتصاد المعرفي كمصدر للثروة وهو توجه عالمي نحو الإبداع والابتكار الذي يعتبر أساس رفع أداء المؤسسة وتحقيق عائد مرتفع من القيمة المضافة مع التركيز على أهمية الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في هذا الشأن .

7- حث الدول العربية على تشجيع الصيغ ذات الطابع التقليدي القائمة في المجتمع والجماعات المحلية وفي "الاقتصاد المنزلي"، مثل ما يسمى بالأسر المنتجة، والتي تتولى رعايتها أجهزة "الشئون الاجتماعية" عادةً، والتطوير المشترك لإمكاناتها الإنتاجية والتسويقية.

8- إبراز الدور التنموي للتعاونيات الإنتاجية حيث يقوم الاتحاد التعاوني الإنتاجي بتشجيع الأنشطة الصغيرة والصغرى على التطور الإنتاجي من خلال تسهيل عملية الإمداد بالمكونات العينية الضرورية وتقديم القروض الميسرة، بناء على مساهمات مالية متواضعة، انتهاء بتعاونيات التسويق التي يقتصر عملها على مساعدة المشروعات المعنية على تسويق المنتجات النهائية.

9- العمل على تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تغيرات عالم العمل و تزايد المنافسة العالمية وخاصة أن تلك المشروعات تواجه تحديات كثيرة منها التمويل والتفكك في عمليات الإنتاج والتسويق والشراء وعدم ارتباطها في هيكل متكامل وبالتالي ينعكس ذلك في فقد هذه المشروعات لجزء من حصتها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

10- العمل على إنشاء هيئة وطنية قادرة على استحداث سياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترجمة ذلك إلى برامج تنفيذية محددة وقابلة للتطبيق و كذلك تنسيق الجهود المبذولة من الجهات العامة والخاصة والأهلية ذات الصلة في

المجالات المختلفة المتعلقة بتطوير التشريعات المنظمة لها والتمويل ودعم عملية الإنتاج بكافة مراحلها وتنمية قدرات الموارد البشرية ودعم التسويق في الأسواق المحلية والدولية.

11- لابد من وجود تفاعل قوى بين عالم العمل وعالم التعليم والتدريب بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات الإنتاجية مع مراعاة توفير برامج تدريب تستهدف العمال المسرحين أو الذين فقدوا وظائفهم بسبب عملية الهيكلة بغية إدماجهم بسرعة إلى سوق العمل .

12- دعوة حكومات الدول العربية لدعم وتنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه والذي تم اعتماده من القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009).

13- تكليف منظمة العمل العربية عند وضع خطتها القادمة بتكثيف الدورات التدريبية الخاصة بدعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الريادية) والمقر من القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية .

14- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الجهات الفاعلة في البلدان العربية وكذلك الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة إلى تقديم المزيد من الدعم إلى القطاعات الإنتاجية والمنتجات الفلسطينية مما يساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية في دولة فلسطين الشقيقة.

15- حث الحكومات العربية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالاستدامة وخاصة تلك التي تحافظ على البيئة وتلتزم بالاقتصاد الأخضر وذلك من خلال تحديد نسبة من رأس مال صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ بموجب قرار القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009) مع توفير الإطار التشريعي وسن القوانين التي تجعلها مشروعات خضراء.

رباب